Publication	Al Mal
Date	December 18, 2016
Circulation	145,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	MoH sets conditions to approve drug price hikes
Page	Front Page
Reporter	Ahmed Sabry

أدخلت تعديلات لتمريرها وفق شرائح

«الصحة» توافق على مقترح الشركات رفع أسعار الدواء.. بشروط

■ 50 % زيادة فى الأصناف الأقل من 30 جنيهاً.. تتراجع حتى 20 % لما فوق الـ100 جنيه

■ قبول متوقع من الشركات المحلية.. و«الأجنبية» تتمسك بإقرار «نسبة موحدة» لجميع المنتجات

كتب – أحمد صبرى:

علمت المال ان وزارة الصحة وافقت على مقترح شركات الادوية المحلية، والأجنبية، لرفع أسعار 15 – 20% من منتجاتها، غير أن الوزارة أدخلت عليه تعديلات، لتصبح نسبة الزيادة السعرية على شرائح تتدرج من بين 20 إلي 50% حسب السعر، بدلا من نسبة موحدة 50% على جميع الأصناف.

وقالت مصادر أن معظم الشركات المحلية وافقت على التعديل الأخير الذي أدخلته «الصحة»، غير أن «الأجنبية» لازالت تتمسك بنسبة زيادة فى أسعار الأدوية المستوردة لا تقل عن 50%.

وكانت غرفة صناعة الدواء رفضت مقترحا لوزارة الصحة الاسبوع الماضى يتضمن رفع أسعار 10% من الأدوية محلية الصنع بنسبة 50% و15% من الأدوية المستوردة للشركات الأجنبية بنفس النسبة.

وأوضحت المصادر أن المقترح المعدل عبر الوزارة، يشمل تقسيم الزيادات المقررة على أسعار الدواء وفقا لـ 4 شرائح حسب سعر كل منتج، بحيث يتم إقرار زيادة بنسبة 50% على الأدوية التى يقل سعرها عن 30 جنيها، سواء كانت محلية أو مستوردة، تمثل الجانب الأكبر من منتجات شركات قطاع الأعمال الحكومية والشركات المحلية الكبرى.

أما الشريحة الثانية للأصناف التى تتراوح أسعارها بين 30 – 50 جنيها فسيتم رفع أسعارها بنسبة 30%، والشريحة الثالثة تضم الأصناف التى تتراوح أسعارها بين 100–50جنيها، لترتفع بنسبة 25%. فى حين وافقت الوزارة على زيادة بنسبة 20% على أسعار الادوية التى يزيد سعرها عن 100 جنيها.

ولجأ عدد من الشركات الأجنبية إلى وقف توريد بعض الأصناف التى تعالج الأمراض المستعصية، مثل السرطان وأمراض الدم، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد كما أوقفت بعض الشركات المحلية أصنافًا التى تعرضت لخسائر بعد تعويم سعر صرف الجنيه، وحسب نقابة الصيادلة هناك أكثر من 1600 صنف دوائى غير متوفرتشمل أدوية محلية ومستوردة.

وأقرت الوزارة فى مايو الماضى زيادة أسعار الأدوية بنسبة 20 % على جميع الأصناف التى يقل سعر بيعها للمستهلك عن 30 جنيها، فى محاولة للحد من أزمة ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وكانت شركات الأدوية عقدت عدة اجتماعات مع «الصحة» لرفع أسعار الأدوية بعد تعويم الجنيه، لعدم قدرتها على تحريك الأسعار بسبب قوانين التسعير الجبرى للأدوية، وعدم موافقة وزارة الصحة، الا انها باءت جميعا بالفشل.

قال رئيس احدى شركات الادوية المحلية لـ«المال» ان المقترح المعدل عبر «الصحة» تم عرضه على الشركات ولاقى قبولا كبيرا لكن لم تتخذ غرفة صناعة الدواء قرارا بالموافقة أو الرفض حتى الان.

وأوضح أن معظم الشركات ستوافق على هذا المقترح لأن غالبية أدويتها تقل عن 30جنيها وبالتالى فإن تقسيم الزيادة لشرائح لايضر كثيرا بها.

وكانت 3 شركات أدوية هى فاركو ومالتى إيبكس فارما وأكتوبر فارما قد وافقت على مقترح وزارة الصحة الذى يقضى بزيادة أسعار 10% من منتجاتها كل 6 أشهر، بنسبة 50%.

وقال مصدر برابطة ممثلى الشركات الأجنبية لـ «المال»، أن الوزارة لم تخطرهم حتى الان بأنها أدخلت تعديلات على مقترح الشركات الذى يقضى بإقرار الزيادة بنسبة واحدة لا تقل عن 50%، مؤكدا أن الشركات الأجنبية سترفض إقرار الزيادة وفقا لشرائح.

وأكد أن الشركات الأجنبية تستورد أصنافا باهظة السعر لكونها أدوية أصلية وليست مماثل كالتى تنتجها الشركات المحلية، ولذلك فإن منح المصنعين الاجانب حق رفع الأسعار بنسبة 50% للأصناف التى تقل عن30 جنيها سيشمل عدد قليل من الأدوية، وبالتالى فإن معظم الأصناف مرتفعة السعر ستتحرك أسعارها بنسب تقل عن 30% وهو ما لن يحول دون استمرار الخسائر التى تتعرض لها تلك الشركات بسبب التسعير.

ووفقًا لتقرير مؤسسة آى ام اس للأبحاث، عن سوق الدواء فى مصر، فإن الـ20 شركة الأكثر إيرادا يستحوذون على نحو 61% من السوق، منهم 12 شركة أجنبية، و8 شركات مصرية، وتتصدر «نوفارتس» السويسرية قائمة الأكثر إيرادًا، وحققت مبيعات فى 12شهرا الماضية، تقدر بـ3 مليارات جنيه، وحصة سوقية بنحو 8.1%، من إجمالى السوق، تلتها جلاكسو» الانجليزية، بمبيعات 2.7 مليار جنيه، وحصة بلغت 7.3%، تلتها سانوفى الفرنسية، بمبيعات قاربت ملياري جنيه، وحصة 5.3%، ثم فاركو، وهى أكبر شركة مصرية، بحجم إنتاج بلغ نحو 1.8 مليار جنيه، وحصة سوقية بلغت 4.7%، ثم أيبكو المصرية أيضا، التى حققت مبيعات 1.7 مليار جنيه.

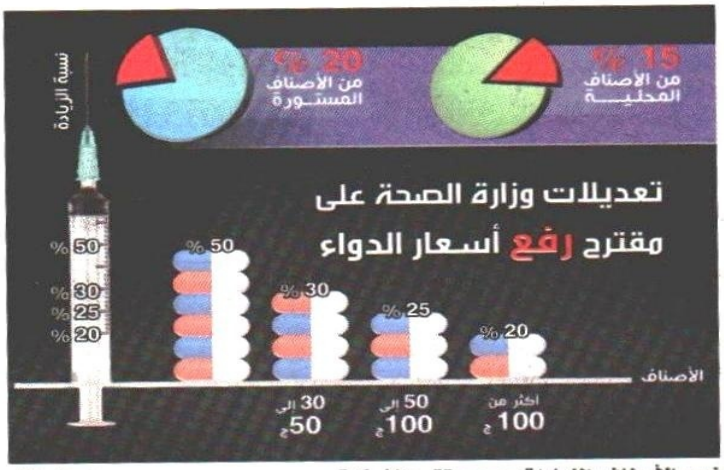

نسب الأصناف والزيادات حسب مقترح الشركات

إعداد «المال»